العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

الغنوشي لا يهمه خروج المستقيلين من حركة النهضة أو بقاؤهم

الاستقالات تفاقم مخاوف الغنوشي من تزايد عزلته السياسية

يستشعر راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، واجهة الإسلاميين في تونس، خطورة انعكاسات موجة الاستقالات التي ضربت الحزب مؤخرا، وساهمت في تزايد عزلته السياسية، ومع ذلك فقد منعه غروره وتعاليه من أن يفتح الباب للنقاش معهم.

خالد هدوي

تونس - زادت استقالة 131 عضوا وقياديا من حركة النهضة في تونس، من مخاوف رئيسها راشد الغنوشي من تفكك حزبه، ومع ذلك فقد حمل المستقلين مسؤولية الخروج، وقال إنه كان عليهم أن ينتظروا إلى حدود المؤتمر الذي لا أحد يعرف متى ينعقد.

وأفاد الغنوشي في حوار نشره موقع "الجزيرة" الثلاثاء بخصوص الاستقالات الجماعية "آسف شديد الأسف لهذه الاستقالات التي لا شك أنها تؤثر على الحركة وعلى تماسكها".

وأضاف الغنوشي أن "المستقيلين استثمرت فيهم الحركة لعشرات السنوات، ومناضلين ضمن هياكلها وقيادتها. هؤلاء الإخوة سارعوا إلى إعلان الاستقالة، رغم أنه كان بالإمكان الحوار والبحث عن الحلول الوسطى في أفق المؤتمر المقبل قبل نهاية هذه السنة، ولكن لكل تقديره".

وأعلن 131 عضوا في النهضة، بينهم قيادات تاريخية، استقالاتهم منها، بسبب ما قالوا إنه "تعطّل الديمقراطية الداخلية للحركة والمركزية المفرطة داخلها، وانفراد مجموعة من الموالين لرئيسها بالقرار داخلها"، وتحمّلها جانبا من المسؤولية عن الوضع الراهن في البلاد، وفق بيان الاستقالة.

رباب بن لطيف

آمل أن يعي الغنوشي ضرورة التغيير في النهضة

ولا يخفي المستقيلون أن الأزمة الأساسية داخل الحزب هي الغنوشي وإدارته للقيادة، لذلك رد عليهم باستعلاء وبدل تمسكه بهم، ألمح إلى إن الحركة قادرة على أن تمضي بهم أو بدونهم، وكانت دعوته إلى الصلح باهتة.

وجاءت هذه الاستقالات بعد القرارات الاستثنائية التي أصدرها الرئيس قيس سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، والتي قام بمقتضاها بتجميد اختصاصات البرلمان وتجريد أعضائه من الحصانة وتعليق العمل بعدد من أبواب الدستور مقابل توليه السلطة التنفيذية بمساعدة الحكومة.

وترى قيادات مستقيلة من الحركة أن قرار الاستقالة جاء بعد استنفاد كل الحلول لإقناع الغنوشي بالإصلاح والتغيير في الحركة، ما أدى بالحزب إلى حالة من العزلة داخل الساحة السياسية الوطنية.

وقالت رباب بن لطيف، القيادية المستقيلة من الحركة، إننا "وصلنا إلى الاستقالة بعد أن استنفدنا كل الحلول، بعد رسالة المئة قيادي ثم 130 قياديا في مرحلة ثانية، وطالبنا أيضا بحل المكتب التنفيذي".

وأضافت في تصريح لـ"العرب"، "توجهاتنا الآن ستكون مختلفة".

وتابعت "النهضة حزب تونسي، وإذا لم يقم بإصلاحات جذرية، سيلقى العديد من الصعوبات، وأمل أن يعي الغنوشي ذلك".

وتتعاظم مخاوف الغنوشي من خروج الحركة من المشهد، بعد أن لوحت القيادات المستقيلة بتأسيس حزب جديد، يمكن أن يزاحم النهضة في مستوى الأفكار والتصورات واعتماد مناهج جديدة.

وإثر الاستقالة لوّح المستقيلون من حركة النهضة الإسلامية بإمكانية ولادة حزب سياسي جديد في تونس، وتكوين جبهة مغايرة، بعد الفشل في إصلاح الحركة من الداخل والإقرار بتحمل قيادتها مسؤولية عزلتها في المشهد.

واعتبر الغنوشي أن الرئيس قيس سعيّد "أخلّ بالإجراءات الدستورية منذ إعلانه القرارات الاستثنائية في الخامس والعشرين من يوليو"، معتبرا أن "تعليق أشغال البرلمان لأجل غير مسمى إجراء غير دستوري".

وسبق أن أكّد الرئيس سعيّد في أكثر من مناسبة أن المؤسسات السياسية التي كانت تعمل قبل قرار الإجراءات الاستثنائية، هي الخطر الجاثم على تونس، وأن البرلمان نفسه كان خطرا على الدولة.

وتداول رواد على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس أنباء عن تفويض الغنوشي صلاحياته، بصفته رئيسا للبرلمان، لنائبته الأولى سميرة الشواشي، وهي من حزب "قلب تونس" (28 نائبا).

وقال الغنوشي إن رئاسته للبرلمان "صفة متمسك بها، وجاءت نتيجة لاقتراع بالبرلمان الذي انتخب الشّعب نوابه فيه، وهم فقط (النّواب) من بإمكانهم أن ينزعوا عني هذه الصفة".

وواجه الغنوشي خطر الإبعاد من منصبه في يوليو 2020، عندما تقدمت أربع كتل نيابية بلائحة لسحب الثقة منه، أسقطها البرلمان في جلسة عامة، بفضل دعم حليفه آنذاك حزب "قلب تونس".

وسعت الكتل البرلمانية في أكثر من مناسبة إلى تفعيل لائحة سحب الثقة من الغنوشي على خلفية اتهامه بانتهاج الأسلوب "الدكتاتوري" في إدارة البرلمان، لكنها لم تتمكن من جمع التواقيع المطلوبة.

وشهد البرلمان التونسي أكثر من مرة فصولا من العنف اللفظي والجسدي عكست إخفاق الغنوشي في إدارة المؤسسة التشريعية، التي فقدت ثقة غالبية الأوساط السياسية وفئات واسعة من الشعب التونسي.

ومارس الغنوشي صمتا أمام التجاوزات التي يرتكبها أعضاء من كتلة حركة النهضة التي يرأسها، إضافة إلى أعضاء كتلة ائتلاف الكرامة الذين يروجون للتطرف بخطاب مشحون بعبارات التخوين والتكفير تحت قبة البرلمان، الأمر الذي فاقم تسميم الأجواء العامة في البلاد وزاد من حدة التوتر.

وتتالت الدعوات المطالبة بحل البرلمان، حيث خرج المئات من التونسيين الأحد في مسيرة مؤيدة لقرارات الرئيس سعيّد وسط العاصمة، رفعوا فيها شعارات تطالب بحل البرلمان.

وسبق أن نشر مئة قيادي في الحزب رسالتين تطالبان بإجراء إصلاحات ديمقراطية داخل الحركة، وعدم ترشيح الغنوشي لولاية جديدة على رأس الحزب.

وشهد الحزب موجة سابقة من الاستقالات شملت الأمين العام السابق زياد العذاري ورجل التنظيم البارز عبدالحميد الجلاصي، فيما اعتزل الاسم الثاني في الحركة عبدالفتاح مورو العمل السياسي بعد خوضه السباق الرئاسي في 2019، وسبقهم حمادي الجبالي رئيس أول حكومة بعد 2011.

ولم يتضح إلى حد اللحظة ما إذا كانت الحركة ستلتزم بتنظيم مؤتمرها الحادي عشر نهاية العام الجاري، في ظل الانقسامات الحالية والدعوات إلى تنحي الغنوشي من منصب الرئاسة، والدفع بقيادات الجيل الثاني إلى مراكز القرار.

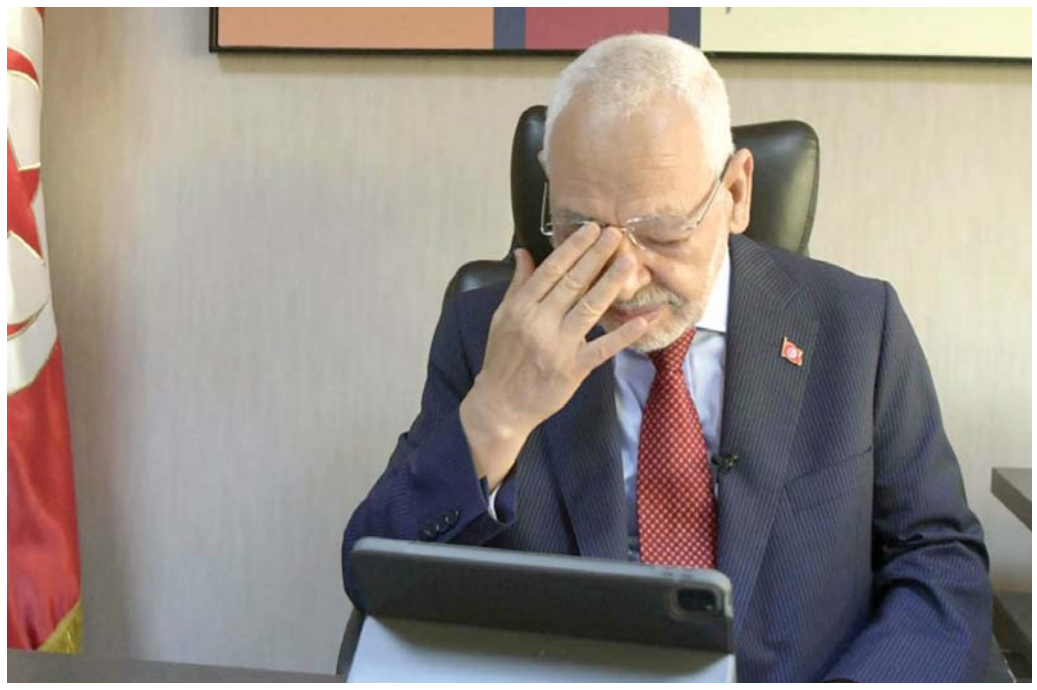

وصول متأخر

محكمة أوروبية تلغي اتفاقيتي الصيد والزراعة مع المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - أصدرت المحكمة الأوروبية للعدل حكما بإلغاء البروتوكول 1 و4 المرتبط بالشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بخصوص الاتفاق الزراعي واتفاق الصيد البحري.

وقالت المحكمة الأوروبية إن الاتفاقات المطعون فيها ستبقى سارية لفترة زمنية معينة، معتبرة أن "الإلغاء الفوري ستكون له عواقب وخيمة على العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، ويطرح تساؤلات حول الأمن القانوني للالتزامات الدولية التي وافق عليها".

وأكد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية المغربي وجوزيب بوريل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، في تصريح مشترك، "أننا سنتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الإطار القانوني الذي يضمن استمرار واستقرار العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية".

وأضاف الطرفان "إننا سنظل مستعدين بالكامل لمواصلة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية في جو من الهدوء والالتزام، من أجل تعزيز الشراكة الأورو – مغربية للازدهار المشترك، والتي انطلقت في يونيو 2019، كما سنواصل العمل على تطوير الأبعاد المتعددة لهذه الشراكة الاستراتيجية، بنفس روح التعبئة والتماسك والتضامن".

وقال صبري الحو، الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء، إن "إصدار محكمة العدل الأوروبية قرار إلغاء اتفاق الصيد البحري والاتفاق الزراعي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، يعني أن هذا القضاء تجاوز كل الضوابط القضائية المتعلقة بالصفة والأهلية".

وأوضح في تصريح لـ"العرب"، أن "البوليساريو لا تتمتع بالصفة في اللجوء إلى القضاء وفقا لقرار نفس المحكمة سنة 2016، فهي لا تستمد أوراق وجودها القانوني من إحدى الدول المعترف بها دوليا، وأيضا لا يعترف بها الاتحاد الأوروبي ولا الأمم المتحدة ولا منظمة دول عدم الانحياز وغيرها كدولة".

وقال قرار المحكمة الأوروبية إن "مقدم طلب الطعن (جبهة البوليساريو) لا يتمتع بالشخصية القانونية بموجب القانون الداخلي لدول الاتحاد، ولا يخضع للقانون الدولي ولا يفي بالمعايير التي وضعتها محاكم الاتحاد بهدف الاعتراف بالقدرة على رفع دعاوى قانونية".

واعتبر صبري الحو أن "القرار شأن أوروبي محض والمغرب ليس طرفا فيه، ولا متدخلا في الدعوى رغم الإمكانية القانونية له في النظام الداخلي للمحكمة، واختار عدم التدخل وحسنا فعل، فالحقوق المغربية ذات شرعية تاريخية".

ودخل اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ قبل سنتين، بعدما تم توقيعه في العاصمة البلجيكية بروكسل، ويرتكز على بروتوكولات تفاهم متعاقبة، ويتيح للسفن الأوروبية الصيد بمنطقة الصيد البحري بالمملكة.

وأفاد صبري الحو بأن "القرار بمثابة اتخاذ لموقف سياسي واضح ومسبق متحيز وغير حيادي لصالح البوليساريو، واتخاذ نظير هذا الموقف يعني أن هنالك قصورا في الفهم والتنسيق بين أجهزة وآليات الاتحاد الأوروبي، مجلس أوروبا والمفوضية والبرلمان".

وشدد على أن "البرلمان الأوروبي بصفته الجهة التي تعكس إرادة الأمة الأوروبية صادق على الاتفاقيات، ويشرع القوانين، فكيف لجهة قضائية (المحكمة الأوروبية) تسهر على احترام هذه الإرادة أن تلغي اتفاقا صادق عليه البرلمان الأوروبي".

وسبق لمحكمة العدل الأوروبية أن أصدرت سنة 2018 قرارا ترى فيه أن ضم إقليم الصحراء إلى اتفاقية الصيد البحري "يخالف بعض البنود في القانون الدولي"، وهو القرار الذي رفضه المغرب.

صبري الحو

القرار بمثابة موقف سياسي متحيز لصالح البوليساريو

وأكدت الحكومة المغربية أن "القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية لا يمس حق المغرب في توقيع اتفاقيات دولية تشمل أقاليمه الجنوبية".

ولفت الحو إلى أن "استغلال الثروات الطبيعية في الصحراء المغربية محكوم بقواعد القانون الدولي وبالرأي الاستشاري لهانس كوريل في فبراير 2002، الذي يشترط فقط أن تنفق في تنمية الإقليم ولصالح السكان".

وأوقف المغرب كافة الاتصالات مع الاتحاد في الخامس والعشرين من فبراير 2016، ردا على حكم أولي لمحكمة العدل الأوروبية يقضي بإلغاء اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري بين الجانبين، لتضمنها منتجات الصحراء المغربية، ثم قررت الرباط في الشهر التالي استئناف الاتصالات مع بروكسل، بعدما تلقت المملكة تطمينات بإعادة الأمور إلى نصابها.

وأكد جوزيب بوريل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، أن هذه الشراكة المتكافئة تقوم على علاقة ثنائية متينة، مبنية على الثقة والاحترام المتبادل، بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، والتي تساهم في نفس الوقت في تعزيز هذه العلاقة الثنائية من جهة، ومع الدول الأعضاء من جهة أخرى.

مجلس النواب الأميركي يقر «قانون استقرار ليبيا»

واشنطن - أقر مجلس النواب الأميركي، قانون "دعم الاستقرار في ليبيا" وتعديلاته المقدمة من لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس، وسط ترحيب من الأوساط الليبية والدولية، لاستهدافه للجهات المعرقلة للمسار السياسي بالبلاد.

وأعلن المكتب الصحافي لمجلس النواب الأميركي الثلاثاء، أن المجلس اعتمد نسخة معدلة من "قانون استقرار ليبيا"، الذي يهدف لمعاقبة جهات خارجية تتدخل في الشأن الليبي.

وأشار المكتب عبر تويتر إلى أن القانون المعدل حظي بموافقة 386 نائبا مقابل معارضة 35.

و"قانون استقرار ليبيا" يعاقب الذين يدعمون الجنود المرتزقة والميليشيات، ومنتهكي حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

ويدعو القانون، الولايات المتحدة إلى القيام بدور أكثر فاعلية في الدبلوماسية لحل النزاع من أجل دعم المساعدات الإنسانية، ويشدد على الحكم الديمقراطي والمجتمع المدني والانتخابات المستقبلية في ليبيا.

ويؤكد "قانون استقرار ليبيا" أيضا على تحسين الإدارة المالية للقطاع العام وتحديدا البنك المركزي والمؤسسة الوطنية الليبية للنفط.

وبموجب مشروع القانون تنتهي العقوبات في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2026.

ويمنح مشروع القانون الرئيس الأميركي إمكانية تأجيل العقوبات في حال وافق أطراف النزاع في ليبيا على وقف إطلاق النار بشكل مستدام وأثبتوا حسن نيتهم في الوصول إلى حل سياسي دائم في البلاد.

ويحث المشروع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على تقديم المساعدة الإنسانية للأفراد والمجتمعات في ليبيا، بما في ذلك المساعدة الصحية والغذاء والمأوى والدعم من أجل استجابة فعالة ضد جائحة كورونا.

وذكرت المنظمة، في سلسلة تغريدات على "تويتر" أنّ القرار يأتي بعد معاناة عاشها الليبيون على مدى سنوات جراء وطأة الصراع المسلح، وانعدام الأمن، وكثرة الانتهاكات، واصفةً قرار الكونغرس بـ"الحاسم" لدعم الحقوق في ليبيا، والمساعدة على إعادة البناء.

تيد دوتيش

الشعب الليبي يستحق اختيار قادته في انتخابات حرة ونزيهة

وطالبت العفو الدولية، مجلس الشيوخ الأميركي بإصدار القوانين المصاحبة للقرار، وعلى وجه السرعة، وذلك عن طريق السناتور الجمهوري "ليندسي غراهام" بحسب المنظمة.

وأشاد رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة الأربعاء بإقرار مجلس النواب الأميركي قانون دعم الاستقرار في ليبيا.

وقال الدبيبة، في تغريدة عبر صفحته على تويتر، "أكد الكونغرس الأميركي دعمه لتحقيق الاستقرار في ليبيا بإقراره قانون الاستقرار".

وأوضح أن القانون "يمكن السلطات الأميركية من ملاحقة الجهات المعرقلة لتحقيق".

ووفق رئيس التحالف الليبي الأميركي عصام عميش، فإن "القانون يوفر سلطة قانونية لأمر تنفيذي بفرض عقوبات على الممتلكات وحظر التأشيرات على الأشخاص الذين يساهمون في العنف في ليبيا".

وأعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا عن ترحيبها لإصدار القانون، من خلال تعزيز المساءلة التي تشتد الحاجة إليها عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والعمل على إنهاء التدخل الأجنبي في ليبيا.

وسبق أن وجه أعضاء في ملتقى الحوار السياسي الليبي رسالة إلى المبعوث الأممي، يان كوبيش، لمطالبته بعقد جلسة طارئة حول مصير الانتخابات في ليبيا.

وشدد ستّة وأربعون عضوا من الملتقى في رسالتهم هذه على تمسكهم بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدد سابقا (الرابع والعشرين من ديسمبر)، محذرين من "وجود تطورات خطيرة قد تعيق إجراءها".

مساع لإنهاء الصراع المسلح